الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4906 | الجمعة 15 ذي الحجة 1445 هـ | 21 يونيو 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

«البورصة» تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 32.20 نقطة

الكويت - «كونا»: أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشرها العام 20. 32 نقطة ليبلغ مستوى 48. 7038 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 46. 0 في المئة.

وتم تداول 9. 237 مليون سهم عبر 13481 صفقة نقدية بقيمة 80 مليون دينار كويتي «نحو 244 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50ر41 نقطة ليبلغ مستوى 76. 6000 نقطة بنسبة ارتفاع 70. 0 في المئة من خلال تداول 6. 58 مليون سهم عبر 4465 صفقة نقدية بقيمة 2. 7 مليون دينار «نحو 9. 21 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 31. 31 نقطة ليبلغ مستوى 58. 7653 نقطة بنسبة ارتفاع 41. 0 في المئة من خلال تداول 2. 179 مليون سهم عبر 9016 صفقة بقيمة 7. 72 مليون دينار «نحو 7. 221 مليون دولار».

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 79. 43 نقطة ليبلغ مستوى 61. 5846 نقطة بنسبة ارتفاع 75. 0 في المئة من خلال تداول 5. 25 مليون سهم عبر 2060 صفقة نقدية بقيمة 9. 3 مليون دينار «نحو 8. 11 مليون دولار».

وكانت شركات «انوفست» و«يوباك» و«سنرجي» و«فيوتشر كيد» الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات «كميفك» و«مبرد» و«تحصيلات» و«حيات كوم» الأكثر انخفاضا.

مؤشر البورصة يعانق الأخضر

على رأسها تحفيز الاستثمار في عدد من القطاعات الحيوية

وزير المالية بحث مع سفيري ألمانيا والهند العلاقات الثنائية والمشاريع التجارية المشتركة

بحث وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الدكتور أنور المضف مع كل من سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى البلاد هانس كريستيان وسفير وجمهورية الهند آدرش سويكا -كلا على حدة- العلاقات الثنائية والمشاريع التجارية بين دولة الكويت وكل من البلدين الصديقين.

وذكر بيان صحفي صادر عن "المالية" أمس الخميس أن الدكتور المضف بحث مع السفير الالماني عددا من الموضوعات مثل مشروع توسعة محطة الصرف الصحي في أم الهيمان والذي يعد من أهم المشاريع التنموية التي تعمل عليها البلاد في خطتها التنموية وتوليها اهتمام ومتابعة كبيرة لسرعة إنجازه وتنفيذه.

ونقل البيان عن الوزير قوله إن المشروع له أثر كبير في استكمال منظومة البنى التحتية لمعالجة الصرف الصحي وأفضل السبل لكيفية الاستفادة منها وبمنظور بيئي مستدام مضيفا أن المشروع يتم تنفيذه وفق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأضاف أن الوزير ناقش كذلك مع السفير الهندي عدة موضوعات أهمها اعتماد الفواتير ودفع وتسوية المعاملات التجارية بالعملة المحلية في كلا البلدين والتي تستهدف البحث عن حلول تخفف من تكلفة المعاملات المالية بين الدول.

وأوضح أنه تم بحث فرص التعاون الثنائي في مجال الدفع الرقمي والمدفوعات المالية وإمكانية الاستفادة من خبرات الجانب الهندي في هذا المجال وفرص التعاون للعمل بنظام الدفع الموحد "يو بي أي" المطبق في الهند.

ولفت إلى أن الاجتماع تضمن إمكانية الاستفادة من الفرص الاستثمارية في كلا البلدين الصديقين وتحفيز الاستثمار في عدد من القطاعات الحيوية والمتعلقة في المجالات التكنولوجية والصناعية والطبية والحلول الرقمية.

وبين أنه تم أيضا بحث امكانية إقامة علاقات شراكة استراتيجية استثمارية في مجال الأمن الغذائي والطاقة المتجددة مشيرا إلى أنه تم تسليط الضوء على عمل الشركات الهندية في البلاد والتباحث حول دورها القائم والعمل على تذليل كافة العقبات والمعوقات التي قد تعترض عملها.

لمواجهة التحديات الجسيمة في ظل ما يشهده العالم من أزمات وشح المنتج المحلي

تنويع المصادر وتعزيز المنتج المحلي ركيزتا تحقيق الأمن الغذائي في الكويت

ناصر تقي: هيئة الزراعة مستعدة لتنفيذ جميع الخطط التنموية التي تخدم الكويت بما يلبي أولوياتها

هناك دور كبير تقوم به شركات حكومية معنية بالأغذية مثل شركة «المواشي» و«المطاحن» و«التعاونيات»

«المواشي» تمتلك أكبر مزرعة مظللة في الكويت تغطي نحو 4 ملايين متر مربع لـ 200 ألف رأس من الماشية

«الأعلى للتخطيط» الكويت تراجعت 20 مركزا وفق مؤشر الأمن الغذائي الذي يصدر عن «إيكونيميست» البريطانية

مصعب الملا: «اتحاد الجمعيات» له دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي في البلاد بالحفاظ على المخزون الإستراتيجي

لابد من تفعيل المشاركة الأهلية ودور جمعيات النفع العام في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الكويت

تنويع المصادر وتعزيز المنتج المحلي ركيزتا تحقيق الأمن الغذائي في الكويت

في ظل ما يشهده العالم من أزمات سياسية وتغيرات مناخية تواجه دولة الكويت كغيرها من دول المنطقة تحديات جسيمة أمام تحقيق الأمن الغذائي في ظل تزايد الطلب على الغذاء والاعتماد الكبير على الاستيراد وشح المنتج الغذائي المحلي ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

وتظهر حاجة الكويت إلى تبني استراتيجيات جديدة لمواجهات تحديات الأمن الغذائي من خلال تنويع مصادر الغذاء وتعزيز الزراعة المستدامة وتحسين إدارة الموارد المائية وتشجيع التوعية بأساليب التغذية الصحية من خلال تعزيز الاستثمار في البنية التحتية في قطاعات الزراعة وصناعة المواد الغذائية والثروة الحيوانية.

ويشتمل مفهوم الأمن الغذائي على جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية ما يدعو إلى ضرورة الانتقال من مرحلة تبني السياسات العامة إلى نظم غذائية مستدامة تهدف إلى ضمان عناصر الأمن الغذائي الأربعة وهي التوافر والوصول والاستفادة والاستقرار.

البنك الدولي أدرج في تقرير نشر في 29 يناير 2024 على موقعه الرسمي ملف الامن الغذائي ضمن التحديات الثمانية الحاسمة التي يواجهها العالم ويتعين التصدي لها على نطاق دولي واسع.

وكان مجلس الوزراء قد قرر في أغسطس 2022 إنشاء «اللجنة الوطنية العليا لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والمائي» يكون لها جهاز استشاري يضم كفاءات من داخل البلاد وخارجها لإعداد وتوجيه الأنشطة الفنية والتوصيات بشأن الأمن الغذائي والمائي.

وفي فبراير 2023 اعتمدت اللجنة الخطوط العريضة لاستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي والمائي والدوائي في دولة الكويت اشتملت على 21 ركيزة أساسية و65 مبادرة بواقع 8 ركائز و28 مبادرة للأمن وذلك للوصول إلى الهدف الاستراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

وتظهر الحاجة الماسة في مثل هذه الظروف الدولية لتبني استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي تتضمن أبعادا مثل تعزيز سلة الغذاء الوطني عبر التوسع بالاستثمارات الزراعية الإقليمية والدولية وامتلاك الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية في بلدان الأقاليم الخصبة.وفي هذا السياق ذكرت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على موقعها ان الكويت تراجعت 20 مركزا وفق مؤشر الأمن الغذائي الذي يصدر عن وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجموعة «إيكونيميست» البريطانية في 2022 حيث جاءت في المركز 50 عالميا من ضمن 113 دولة فيما حلت السابعة عربيا والسادسة خليجيا.

وكانت الكويت احتلت المركز الثلاثين عالميا في 2021 و33 في عام 2020 على مؤشر الأمن الغذائي الذي يقيس أداء 113 دولة في توفير الاحتياجات الغذائية لسكانها عبر أربعة عوامل رئيسية هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ومدى توافره ونوعية وجودة الغذاء والموارد الطبيعية والقدرة على التحمل.

ويعتمد مؤشر الأمن الغذائي في تقييمه على منح الدول الدرجة من 100 حيث يتم احتسابه من متوسط العوامل الأربعة الرئيسية والمكونة للمؤشر العام وذلك من خلال جمع ووزن نتائج المؤشرات الفردية الـ68 الموزعة على العوامل وقياس مدى قدرة كل دولة على توفير الاحتياجات الغذائية لسكانها على مقياس بدءا من صفر الأسوأ وصولا إلى الـ«100» الأفضل.

من جهته أكد المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المهندس ناصر تقي في تصريح سابق لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» عقب لقائه المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «اكساد» الدكتور نصرالدين العبيد في يناير الماضي استعداد الهيئة لتنفيذ كافة الخطط التنموية التي تخدم دولة الكويت بما يلبي أولوياتها وأهدافها ويحقق الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة.

وعند الحديث عن الأمن الغذائي في دولة الكويت فهناك دور كبير تقوم به شركات حكومية معنية بالأغذية مثل شركة نقل وتجارة المواشي وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية واتحاد الجمعيات التعاونية.

فشركة «المواشي» تمتلك أكبر مزرعة مظللة في الكويت تغطي نحو أربعة ملايين متر مربع تتسع لمئتي ألف رأس من الماشية كما لديها مزرعة مظللة أخرى في دولة الإمارات بمساحة 285 ألف متر مربع تتسع لمئة ألف رأس من الماشية وذلك وفقا لتقرير نشرته «كونا» بمناسبة مرور 50 عاما على إنشاء الشركة.

كما لديها مزرعة في جنوب إفريقيا تبلغ سعتها 70 ألفا من الماشية وأخرى في أستراليا سعتها 100 ألف رأس من الأغنام بينما تسعى الحكومة الأسترالية لوقف تصدير الأغنام الحية عبر البحر وذلك حسب ما أعلن وزير الزراعة الأسترالي بشأن قرار وقف التصدير اعتبارا من الأول من مايو 2028 ما يتطلب البحث عن مصادر أخرى لتصدير الأغنام الحية.

وتعتمد «المواشي» على عدة أهداف منها توفير أجود أنواع اللحوم للأسواق المحلية والإقليمية بطرق مبتكرة وأسعار معقولة عبر سلسلة إمداد متكاملة ومستدامة تديرها الشركة بداية من الدول المصدرة حتى المستهلك.

أما شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية بدورها فقد أكدت على لسان رئيسها التنفيذي مطلق الزايد في تصريح سابق لـ«كونا» انها تحمل على عاتقها مهمة تحقيق الأمن الغذائي في دولة الكويت معربة عن استعدادها لتلبية احتياجات المستهلكين وتوفير مخزون كاف من جميع المنتجات في الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية ومواكبتها لأي مستجدات وفق خطة طوارئ معمول بها.

من جهته قال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية مصعب الملا لـ«كونا» إن للاتحاد دورا محوريا في تحقيق الأمن الغذائي في دولة الكويت عن طريق الحفاظ على المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية لضمان ديمومة توفرها للمستهلك.

وكتفعيل للمشاركة الأهلية ودور جمعيات النفع العام في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الكويت ذكرت دراسة قدمتها الجمعية الكويتية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار نشرتها على موقعها أن تلك التحديات تتلخص بمسألتين رئيستين هما «الاستدامة والزراعة والإنتاج الموجه» من جهة و«المحافظة على الجودة المطلوبة للأغذية مع تأمينها في الأسواق» من جهة أخرى.

وأضافت الدراسة أن هنالك نقصا في الموارد الطبيعية وزيادة الاستهلاك للطاقة والمياه وتزايد في استيراد الأسمدة والأعلاف ما يستدعي وجود إدارة قادرة على استغلال الطاقة دون هدر مع ضرورة إيجاد مصادر متجددة للطاقة في المزارع والحيازات بمختلف أنواعها.

ونقلت عن تقرير الأمم المتحدة لهدر الطعام إن الفرد في الكويت يهدر 95 كيلوجراما من الطعام في المتوسط سنويا في حين تهدر الأسر الكويتية نحو 397 طنا من الطعام سنويا.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من بينها إنشاء مجلس أعلى للأمن الغذائي لوضع استراتيجية طويلة الأمد والإشراف والتوفيق والرقابة على الجهات ذات الصلة بإنتاج وتوزيع الغذاء والمياه وتقنين الفاقد والهدر.

كما أوصت بتوفير السلع الغذائية الرئيسية ذات الجودة الملائمة من الإنتاج المحلي ووضع خطة لضمان توفرها تحت سيناريوهات واحتمالات انقطاع سلاسل الإمداد.

وشددت على ضرورة تحسين نظام إدارة المياه لدعم الاقتصاد الدائري من خلال توسيع نطاق استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة والتركيز على تصنيع الأسمدة العضوية والكيميائية في الكويت اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي.